



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقات الإيرانية - التركية بعد الحرب الباردة جدلية التعاون - التنافس

اسم الكاتب: د. فادي خليل، د. أحمد الناصوري، عبد الرزاق إسماعيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4745>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 01:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



العلاقات الإيرانية – التركية بعد الحرب الباردة جدلية التعاون – التنافس

الدكتور فادي خليل*

الدكتور أحمد الناصوري**

عبد الرزاق إسماعيل***

(تاريخ الإيداع 6 / 9 / 2015. قَبْلَ للنشر في 20 / 10 / 2015)

□ ملخص □

تناولت الدراسة العلاقات الإيرانية – التركية بعد الحرب الباردة حيث ركزت على أهم التجاذبات والتحويلات الحاصلة في العلاقات بين الدولتين في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، كما قامت الدراسة بتحليل جدلية التعاون – التنافس التي تحكم مسار العلاقات الإيرانية – التركية منذ نهاية الحرب الباردة؛ فحددت عوامل التعاون بين الدولتين، وعوامل التنافس بينهما في البيئات الثلاثة الداخلية البيئية والإقليمية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات الإيرانية – التركية قد تأثرت بصورة مباشرة بنهاية الحرب الباردة، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تعاضد الدور الإقليمي للدولتين إلى تنامي نفوذهما السياسي في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مسعى منهما للوصول إلى مكانة القوة الإقليمية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة، عوامل التعاون – التنافس، الدور الإقليمي.

* أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

** أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

*** طالب دكتوراه – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

Iranian - Turkish relations after the Cold War Dialectic cooperation - competition

Dr. Fadi Kaniel*
Dr. Ahmad Al-Nasoure**
Abd Al-Razak Ismaeel***

(Received 6 / 9 / 2015. Accepted 20 / 10 / 2015)

□ ABSTRACT □

The study addressed the Iranian – Turkish relations after the cold war and focused on the most important interactions and trans formations takin, place between the two states in light of the international, regional and internal developments.

The study also analyzed the dialectic cooperation-competition which takes control of the track of Iranian-Turkish relationship since the end of the cold war as it identified the cooperation and competition factors between the two states in the three environments (internal, regional and international).

The study found that the Iranian – Turkish relations have directly been affected by the end of the cold war when the collapse of the Soviet Union led to building up the regional role and political influence of the two states in the Middle East and central Asia in an effort to get the major regional power status in the regional system.

The study found that the Iranian – Turkish relations have directly been affected by the end of the cold war when the collapse of the Soviet Union led to building up the regional role and political influence of the two states in the Middle East and central Asia in an effort to get the major regional power status in the regional system.

Key words: Cold War, Cooperation and competition factors, regional role.

* Associate Professor- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University- Damascus- Syria.

** Associate Professor- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University- Damascus- Syria.

*** Postgraduate Student- Department of International Political Relations- Faculty of Political Science- Damascus University- Damascus- Syria.

مقدمة:

تتشابه إيران وتركيا في كثير من الخصائص و ذلك في المساحة الجغرافية الشاسعة و في الموقع الجغرافي الاستراتيجي لكليهما الذي يطل على عوالم مختلفة. كذلك تتشابه الطبيعة التعددية المذهبية والعرقية للمجتمعين، فضلاً عن التحديات الكثيرة التي تواجههما. ومع أن الدولتين خاضتا حروباً دامي عضهما ضد بعض خلال تاريخهما الطويل لا سيما في الفترة الصفوية – العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي فإن العلاقات الثنائية كانت الأكثر استقراراً منذ ترسيم الحدود بينهما في اتفاقية قصر شيرين عام 1639م . وعلى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية ومنظومة القيم الإيديولوجية في البلدين فإن العلاقات السياسية لم تتعد الطابع التنافسي إلى أي شكل من أشكال الصدام بحيث فرضت معادلات القوة والنظرية العقلانية داخل كل منهما بمعزل عن طبيعة النظام السياسي لكليهما، نوعاً من توازن الرعب الذي أتاح علاقات غير صدامية بينهما بل تعاون الجانبان في العديد من المجالات. لكن ورغم ذلك بقيت العلاقة بين الإيرانيين والأتراك توصف بأنها كالعلاقة بين "الزيت والماء" لايمتزجان أبداً... فحكمت جدلية التعاون – التنافس منطق هذه العلاقات؛ مما جعل بعضهم يرى فيها علاقات الأخوة... الأعداء.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من أسباب عدة أبرزها:

1. تكتسب العلاقة التركية – الإيرانية، منذ نهاية الحرب الباردة، أهمية خاصة ومضاعفة في الأوساط السياسية والأكاديمية والإعلامية وفي دوائر صنع القرار في المنطقة العربية، حيث شكلت الدولتان بالاشتراك مع الدول العربية ما يسمى إقليم الشرق الأوسط قلب العالم، وعصبه الأساس لما له من قيمة جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية بالغة الأهمية والتأثير.
2. تشترك إيران وتركيا، موضوع الدراسة، مع العرب عامة، ومع سورية على وجه التحديد بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة على نحو قلما تتوافر في أقاليم جغرافية أخرى.
3. تمثل إيران وتركيا دولتين محوريين ورئيسيتين في الدائرة الحضارية الإسلامية، وذلك بمعايير الموقع الاستراتيجي، وحجم الموارد الطبيعية والبشرية، والقدرات العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن التوجهات الإيديولوجية والسياسية لكل منهما، لذلك كان من الأهمية دراسة العلاقات الثنائية بين هاتين الدولتين المهمتين. و تتحدد الأهداف الرئيسة لهذا البحث وفق الآتي:
 1. تحديد أثر المتغيرات الدولية والإقليمية في العلاقات التركية – الإيرانية.
 2. تحليل طبيعة وديناميات العلاقات التركية – الإيرانية بعد الحرب الباردة، بما ينطوي عليه ذلك من تحليل لأهم العوامل الحاكمة لهذه العلاقات أو المؤثرة فيها.
 3. تناول أهم القضايا التي تمحورت سابقاً و حتى اليوم ،حولها العلاقات الإيرانية التركية، والملامح الأساسية لاتجاهات تطورها سواء في تشكل تعاوني أو تنافسي.
 4. وضع تصور شامل ومتكامل للمشاهد/ السنياريوهات / المحتملة لمستقبل العلاقات التركية – الإيرانية وانعكاساتها المباشرة على المنطقة.

مشكلة البحث:

يعالج البحث بصورة أساسية مشكلة العلاقات الجدلية بين إيران وتركيا بعد الحرب الباردة التي أفرزت نهايتها متغيرات إقليمية ودولية أدت إلى بروز إيران وتركيا قوتين إقليميتين كبيرتين فاعلتين ومؤثرتين في إقليمين من أكثر أقاليم العالم أهمية من حيث القيمة الجيوسياسية والجيواستراتيجية المميزة هما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. و نتيجة لذلك اقترنت العلاقات الإيرانية - التركية بخاصية عدم اليقين، وأصبحت جدلية التعاون والتنافس تحكم مسار هذه العلاقات بحيث لا تستقر على حالة من التعاون أو التنافس، وإنما أمر بين أمرين (بين - بين). و يجدير بالذكر أن العلاقات التركية - الإيرانية لم تتطور خلال أكثر من عقدين ونيف إلى أبعد من حدود هذه الجدلية، فلم يرتقي حالة التعاون بين الجانبين إلى شراكة استراتيجية، ولم يؤد التنافس والتوتر بين الطرفين إلى تصعيد ومواجهة عسكرية مباشرة.

وتأسيساً على هذه المشكلة تمت صياغة التساؤلات الرئيسية حولها، وهي:

- ما هي طبيعة العلاقات التركية - الإيرانية بعد الحرب الباردة؟
- هل تأثرت العلاقات الإيرانية - التركية بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزتها الحرب الباردة؟
- هل العلاقات التركية - الإيرانية بعد الحرب الباردة علاقات تعاونية أم أنها علاقات تنافسية؟

فرضيات البحث:

سيسعى البحث إلى اختبار صحة الفرضيات الأساسية الآتية:

- لا يوجد ترابط وتداخل بين مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تلقي بتأثيراتها الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة على العلاقات التركية - الإيرانية .
- يحكم مسار العلاقات التركية- الإيرانية التنافس الإيديولوجي والتصورات المسبقة فقط
- إن الطبيعة المتغيرة للتفاعلات القائمة في العلاقات الدولية، وما تتصف به من عدم الاستقرار أو من الثبات تجعل مستقبل العلاقات الإيرانية - التركية يتسم بـ "عدم اليقين"، و من ثم فهو مفتوح على عدة سيناريوهات ومشاهد محتملة.

منهجية البحث:

تتميز الظواهر السياسية الدولية بالتنوع والتعقيد الشديدين لدرجة أنه من الصعوبة إيجاد منهج أو مدخل تحليلي وحده يستطيع أن يغطي دراسة الظاهرة السياسية الدولية، لذلك فإن دراسة وتحليل العلاقات التركية - الإيرانية تتطلب اتباع أسلوب التعدد المنهجي أي استخدام منهج بحث متعدد ومركب من حيث المفاهيم ومدخل التحليل المستخدمة، كما إن التعدد المنهجي يسمح بتحليل أكثر دقة وموضوعية، وعلى هذا فإن البحث سوف يعتمد المناهج البحثية:

- المنهج التاريخ.
- منهج النظرية العامة للنظم.
- منهج التوقع السياسي.

النتائج والمناقشة :

1. العلاقات التركية - الإيرانية بعد الحرب الباردة:

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة إلى بروز إيران وتركيا قوتين إقليميتين كبيرتين، بما تمتلكانه من عناصر القوة الذاتية، لا سيما الإرث التاريخي والحضاري الغني والموقع الجيوسياسي المهم، فضلاً عن الإمكانيات الاقتصادية والديمقراطية والقدرات العسكرية الكبيرة والمميزة، فتعاظم نفوذ الدولتين وتنامى دورهما الإقليمي بشكل متزايد في مسعى منهما لملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه غياب الاتحاد السوفييتي في مناطق وأقاليم ذات قيمة جيوسياسية وجيوستراتيجية بالغة الأهمية كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فتضاربت الرؤى والتوجهات والمصالح الوطنية للدولتين الإيرانية والتركية حيناً، وتقاربت أحياناً أخرى، فاقتربت العلاقات بين البلدين نتيجة لذلك بخاصية "عدم اليقين" أو "اللاتحديد"، وأصبح التآرجح والتذبذب وعدم الاستقرار من السمات الرئيسة للعلاقات الإيرانية - التركية بعد الحرب الباردة. ففي آسيا الوسطى ظهرت ست جمهوريات إسلامية مستقلة إلى الوجود بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وكانت خمسة منها ناطقة باللغة التركية، فساد العلاقات التركية - الإيرانية حالة من التنافس الإقليمي على مناطق النفوذ في تلك الجمهوريات، حيث كان الاعتقاد السائد آنذاك إن إيران ستعمل على تصدير ثورتها الإسلامية، ونشر نمطها السياسي الديني - الثوري في منطقة آسيا الوسطى، مما أثار مخاوف تركيا التي كانت ترغب بالانفتاح على تلك الجمهوريات بحكم الروابط التاريخية والجغرافية والعرقية واللغوية التي تجمعها مع شعوب تلك المنطقة، وذلك في إطار التوجه الجديد الذي وضعه الرئيس التركي أن تورغوت أوزال، والذي يستند إلى مفهوم العثمانية الجديدة، وقد دفع ذلك تركيا إلى تعزيز نشاطها في المنطقة من أجل تقوية حضورها في الإقليم لمواجهة النفوذ الإيراني هناك، فمثلت المنافسات بين تركيا وإيران في تلك المنطقة ساحة متجددة من ساحات التنافس بين تركيا وإيران على المستوى الإقليمي [1]، حيث سعت كل منهما إلى تسويق نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي، كمثال يحتذى به في المنطقة وذلك من خلال تبني سياسات الأخ الأكبر، والدولة النموذج، وتقديم القروض والهبات والاستشارات والخبراء والفنيين، وعقد المؤتمرات والمنتديات التعاونية، وتبادل الزيارات الرسمية [2].

وفي منطقة الشرق الأوسط: أسهمت الأوضاع الأمنية في إقليم كردستان شمال العراق والتدخل العسكري التركي فيه إضافة إلى التقارب التركي - الإسرائيلي في منتصف التسعينيات والذي أثمر عن تعاون عسكري بين الجانبين، كل ذلك أسهم في تنشيط التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران.

لكن التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا بدأ بالتطور والتراجع لصالح عوامل التعاون بين الدولتين، وذلك بعد منتصف التسعينيات نتيجة جملة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، حيث أخذت الأوضاع في منطقة آسيا الوسطى تستقر، فتبددت الأوهام التركية والإيرانية، وبدأت مرحلة خيبة الأمل ومواجهة الحقائق، إذ تبين أن هذه الجمهوريات ليست مشاعاً مفتوحاً أمام إيران وتركيا، بل هناك قوى دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وريثة الاتحاد السوفييتي والاتحاد الأوروبي لها مصالح حيوية في تلك المنطقة الاستراتيجية لن تفرط بها لحساب تركيا أو إيران، فبعد مرور فترة زمنية قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات من تاريخ ظهور تلك الجمهوريات تأكد أن إيران وتركيا ليس في وسعهما الوفاء بكافة الوعود التي قطعها لتلك الجمهوريات، فوجدت كل منهما نفسها وجهاً لوجه مع حقائق صعبة، فحل محل الحماسة والاندفاع خيبة الأمل، فروسيا، وبعد فترة من الانطواء المقصود لإعادة ترتيب البيت الداخلي، قررت العودة إلى التصالح مع المنطقة من خلال اعتماد مبدأ الجوار وتحسين علاقاتها معهم ووفقاً لهذا المبدأ أعلنت روسيا أنها تعتبر مناطق الاتحاد السوفييتي السابق مناطق نفوذ بالنسبة لها [2]، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم

هي بملئه، مما دفع تركيا وإيران إلى إعادة النظر بعلاقاتهما المتوترة في آسيا الوسطى وتحويلها من علاقات تنافسية تخاصمية إلى ما يمكن أن نسميه علاقات "تعويضية تصالحية"، وقد ساعد في هذا التحول متغير مهم وتاريخي طراً على البيئة الداخلية التركية تمثل في وصول، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، حزب إسلامي إلى السلطة عام 1996.[1]

2. العلاقات التركية - الإيرانية في عهد حزب الرفاه الإسلامي:

شهدت العلاقات التركية - الإيرانية بين عامي 1996-1997 أوسع عملية تقارب سياسي واقتصادي بين البلدين، وليس من المبالغة توصيف تلك المرحلة من العلاقة بين أنقرة وطهران بأنها "فترة ذهبية"، ونقطة تحول مهمة في مسارها وتطورها، وتجلت هذه التحول بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في تركيا وتولي زعيمه السياسي المخضرم نجم الدين أريكان رئاسة الحكومة بعد فترة من الفلق السياسي في تركيا انتهت بتشكيل حكومة ائتلافية بين أريكان صاحب الميول الإسلامية وتانسوتشيلر زعيمة حزب الطريق القويم[3].

ويعد أقل من أربعين يوماً على توليه رئاسة الحكومة خصّ نجم الدين أريكان إيران بأول زيارة رسمية خارجية يقوم بها رئيساً للحكومة التركية في إشارة واضحة لأهمية العلاقة مع طهران، ولتحول السياسة الخارجية التركية إلى الشرق[4]، وخلال الزيارة قال أريكان في تصريح له "إن إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقة طيبة مع الجيران، فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها، وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية".

واعتبر أريكان أن تحسين العلاقة بين تركيا وإيران ضرورة أمنية واقتصادية واستراتيجية والتنسيق بينهما في آسيا الوسطى يحقق للبلدين المزيد من المكاسب الوطنية.

وبالمقابل شكل وصول نجم الدين أريكان إلى رئاسة الحكومة التركية مصدر ارتياح حكومي وشعبي إيراني رغم التزامه ببروتوكول حكومي مع حزب الطريق القويم سيمنعه من تنفيذ برنامجه بصورة كاملة، إلا أن إيران رأت في مجرد تبني حكومة تركية الدعوة إلى العودة إلى الإسلام والتقارب مع إيران إنجازاً كبيراً جديراً بالاهتمام، إذ سيتيح إمكانية نشوء قوة إقليمية إسلامية لها ثقلها تقف إلى جانب إيران أمام الضغوط الغربية التي تمارس عليها، كما إن زوال العلمانية التركية أو أفولها سيحد مما كانت تمثله تركيا من خطر على إيران بسبب تحالفها مع الغرب. لذلك اعتبرت إيران زيارة أريكان وتوقيعها "خطوة مهمة في كسر العزلة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على إيران، كما إنها تسهم في رفع معنويات الشعب الإيراني لأن تركيا هي الجارة الإسلامية الكبرى لإيران من جهة أخرى، وهذا ما يفسر التكريم الكبير الذي لقيه أريكان خلال زيارته لطهران حيث حظي باستقبال حافل على المستويين الرسمي والشعبي فضلاً عن ذلك مقابلته المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي وقد كانت هذه المقابلة استثناء أو خروجاً على العرف البروتوكولي السائد في إيران الذي جعل لقاءات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران تقتصر على رؤساء الدول إلا من تخصصه إيران بالاحترام الخاص.

وخلال الزيارة صرح معاون وزير الخارجية الإيراني آنذاك علاء الدين بروجردي "أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حكومة وشعباً ترحب بزعم حزب الرفاه ورئيس الحكومة التركية الجديدة نجم الدين أريكان إلى طهران، وتعدّها نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الإيرانية - التركية".[5]

وقد كانت زيارة نجم الدين أريكان إلى إيران زيارة ناجحة ومثمرة، إذ تم خلالها التوقيع على اتفاقية ثنائية بين الجانبين لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي الإيراني، وبلغت قيمتها الإجمالية 23 مليار دولار ولمدة 22 عاماً[9]، وقد أثارت

تلك الزيارة والاتفاقية التي تمخضت عنها الكثير من الجدل وردود الأفعال المعارضة لها، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الزيارة، وعبرت عن استيائها من اتفاقية الغاز الطبيعي التي وقع عليها أربكان وعدتها خرقاً لقانون دامتو التعبير المؤسساتي القانوني لاستراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية حيال إيران.

واستكمالاً لمسار التعاون بين البلدين قام الرئيس الإيراني - آنذاك - هاشمي رفسنجاني بزيارة رسمية إلى تركيا في تشرين الأول عام 1996 بناءً على دعوة رسمية من نجم الدين أربكان تم خلالها أيضاً التوقيع على اتفاقية بين الطرفين تضمنت سبع فقرات كان أولها تسهيل طرق المواصلات والنقل التجاري بين الجانبين، أما بقية الفقرات فقد تضمنت الحفاظ على البيئة في البلدين، وتشجيع الاستثمارات والتجارة البينية، وتضمن بروتوكول الاتفاقية الحفاظ على التنسيق بين غرف التجارة التركية والإيرانية، ومناقشة الخطوط التي تربط البلدين لتسهيل سفر الإيرانيين إلى تركيا وبالعكس، هذا فضلاً عن اتفاقية تخص نقل الطاقة من إيران إلى تركيا.

وفي مؤتمر صحفي بين الرئيسين هاشمي رفسنجاني وسليمان ديميريل قال الرئيس رفسنجاني أن الجانبين قد اتفقا خلال المحادثات على أرضية مشتركة لمختلف القضايا التي تهم البلدين.

في حين وصف رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان الزيارة والنتائج التي تمخضت عنها بأنها "حجر الزاوية في بناء الاتحاد الإسلامي، ورأى أن إيران تحتل مكانة خاصة على المستويين الإقليمي والعالمي وتحظى بأهمية متميزة بالنسبة إلى العالم الإسلامي". [5]

لكن هذه المرحلة الذهبية من التعاون بين تركيا وإيران لم تدم طويلاً بسبب الضغوط الداخلية والخارجية الكبيرة التي تعرضت لها حكومة أربكان لوقف هذا التوجه، حيث لم تنتظر القوى السياسية العلمانية والمؤسسة العسكرية التركية على وجه التحديد بعين الرضى والارتياح لسياسات وتوجهات أربكان الداخلية والخارجية، واعتبرتها مثيرة للقلق، وتمثل عملية "أسلمة للدولة التركية عبر منهج متدرج وتصاعدي"، ورأت فيها أيضاً بداية "التقويض التدريجي للنظام العلماني في البلاد"، مما أدى إلى حالة من التوتر والحذر الشديدين في العلاقة بين رئيس الحكومة نجم الدين أربكان وقادة المؤسسة العسكرية التركية، ووصل التوتر بين الجانبين إلى ذروته عقب حادثة سنجان **Sincan** في شباط 1997.

اكتسبت حادثة سنجان أهمية خاصة في تلك المرحلة لأنها شكلت الشرارة الأولى التي أشعلت نار المواجهة بين أربكان وخصومه العلمانيين لا سيما المؤسسة العسكرية إضافة إلى أنها أسفرت عن أزمة دبلوماسية عميقة في العلاقات الإيرانية - التركية، وانتقلت بها من مربع التعاون والتقارب إلى مربع التنافس والتوتر، ففي الفترة ما بين 31 كانون الثاني - 3 شباط عام 1997، وأثناء احتفال أقيم بمناسبة يوم القدس برعاية رئيس بلدية مدينة سنجان **Sincan** التركية والذي ينتمي إلى حزب الرفاه الإسلامي [3] ألقى السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري خطاباً نارياً انتقد فيه النظام العلماني في تركيا داعياً إلى إقامة نظام حكم الشريعة الإسلامية، كما انتقد السفير الإيراني علاقات تركيا مع إسرائيل مما أثار غضب المؤسسة العسكرية التركية، ودفعها إلى اتخاذ إجراء حاسم وسريع دون الرجوع إلى رئيس الحكومة أربكان، فأرسلت ثلاثين دبابة مدرعة لاعتقال رئيس البلدية، وحكم عليه بالسجن لمدة تسع عشرة سنة بتهمة السكوت على انتقاد العلمانية التركية، ثم قامت وزارة الخارجية التركية بتقديم مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة الإيرانية بسبب تصريحات السفير باقري، ومذكرة أخرى اعتراضاً على تصريحات مشابهة أدلى بها القنصل الإيراني العام في اسطنبول محمد رضا رشدي، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيام الحكومة الإيرانية باستدعاء سفيرها في أنقرة باقري وقنصلها العام في اسطنبول رشدي إلى طهران بضغط من الحكومة التركية. [5]

وفي 21 شباط ازداد التوتر بين البلدين وتفاقت حرب التصريحات عندما وصف نائب رئيس هيئة الأركان التركية إيران بالدولة الإرهابية، فردت إيران بطرد السفير التركي من طهران في الأول من آذار عام 1997. [7] أحدثت حادثة سنجان شرحاً عميقاً بين أركان والمؤسسة العسكرية إلا أن الظروف لم تكن مواتية لانقلاب عسكري جديد في تركيا نظراً لسعيها الحثيث للانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بذلك كما جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت قائلة "لقد أوضحنا وبشكل قاطع أنعلى تركيا الاستمرار في طريق الديمقراطية العلمانية، مهما ازدادت الأمور تعقيداً فعليهم أن يكونوا ضمن السياق الديمقراطي، وليس باستخدام طرق غير دستورية، نحن نقدر الدستور الديمقراطي التركي العلماني [5]، لذلك اختارت المؤسسة العسكرية في تركيا القيام بما سمي "الانقلاب العصري"، الهادئ أو الأبيض. انقلاب ما بعد الحادثة [4]، إذ اجتمع مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط عام 1997، وقرر رفع مذكرة إلى رئاسة الوزراء تضمنت ثمانية عشر مطلباً على الحكومة تنفيذها، وتمت الموافقة على التوصيات من جميع أعضاء المجلس ما عدا رئيس الحكومة نجم الدين أريكان، ثم قامت المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية الأخرى بممارسة الضغوط على بعض أعضاء حزب الطريق القويم بوسائل مختلفة لإنهاء التحالف مع أريكان وحزب الرفاه، مما دفع رئيسة حزب الطريق القويم تشيلر إلى إقناع أريكان بتقديم استقالته بتاريخ 18 حزيران 1997 مبررة ذلك بالقول من الصعب الحفاظ على أعضاء حزبها لانسحابهم على أثر الضغوط والإغراءات التي يتعرضون لها.

وعندما سأل الرئيس سليمان ديميريل نجم الدين أريكان عن سبب الاستقالة أجابه قائلاً "لقد أصبح الحكم مستحيلًا" [8]، وبذلك انتهت مرحلة القلق والاضطراب السياسي الداخلي في تركيا، وانتهت معها الفترة الذهبية من التقارب والتعاون بين إيران وتركيا لتسود حالة من القصور في العلاقات بين البلدين تستمر حتى نهاية عام 1997 ففي 12 كانون الأول عام 1997 انسحب الرئيس التركي سليمان ديميريل من قمة رؤساء وملوك دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في طهران بسبب الانتقادات شديدة اللهجة، التي وجهتها إيران لتركيا بسبب علاقاتها المميزة مع إسرائيل، وسياسات الحكومة التركية حيال الأقلية الكردية. [4]

لكن ورغم التدهور الحاصل في العلاقات الإيرانية - التركية، والذي بلغ حد الطرد المتبادل للسفراء في عاصمتي البلدين إلا أن العلاقات بين إيران وتركيا لم تنقطع أبداً لا بل بدأت بالتحسن وبشكل تدريجي ابتداءً من العام 1998 فصاعداً، وقد ساعد في نجاح ذلك عوامل عدة أبرزها:

- تولى د. محمد خاتمي سدة الرئاسة في إيران، والذي كان يمثل التيار الإصلاحية المعتدل داخل إيران والذي دعا إلى الانفتاح والحوار بين المذاهب والأديان والحضارات ومد جسور التعاون مع دول الجوار الجغرافي، وقد لاقت تلك الأفكار والسياسات ترحيباً إقليمياً ودولياً واسعاً.
- إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ومحاكمته، الأمر الذي أدى إلى إزالة مصدر متعب وشائك من مصادر التوتر في العلاقات بين البلدين، وذلك على خلفية الاتهام التركي المستمر لإيران بدعمه وحمايته.

ومع بداية الألفية الثالثة بدأ صناع القرار في البلدين بالتركيز في علاقاتهما الثنائية على تعزيز الأواصر الاقتصادية أكثر من تركيزهم على العلاقات السياسية، فتم العمل من قبل الجانبين على إنجاز خط الغاز الذي يصل بين تبريز وأنقرة بعد تأخر طويل.

وفي حزيران من العام 2002 قام الرئيس التركي الجديد أحمد نجديت سيزر بزيارة رسمية إلى إيران مصطحباً معه وفداً كبيراً ضم 120 رجل أعمال، فكانت تلك الزيارة ذات أبعاد اقتصادية أكثر منها سياسية. وقد استمر هذا المسار الاقتصادي في التطور حتى أصبح القوة الدافعة الرئيسية للعلاقات التركية - الإيرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني عام 2002.

3. العلاقات التركية - الإيرانية في عهد حزب العدالة والتنمية:

دخلت العلاقات الإيرانية - التركية مرحلة جديدة أكثر فاعلية وإيجابية بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الميول والتوجهات الإسلامية السلطة في تركيا إثر فوزه في الانتخابات العامة المبكرة، التي جرت في تشرين الثاني عام 2002، حيث أحدثت نتائج تلك الانتخابات تحولاً جذرياً في المشهد السياسي التركي ذلك لأن الأحزاب السياسية العلمانية التقليدية، التي كانت تشكل الحكومة قد فقدت معظم التأييد الشعبي، فاستفاد حزب العدالة والتنمية من ذلك حاصداً المركز الأول والأغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، إذ فاز بـ 47% من أصوات الناخبين. وكانت نتائج هذه الانتخابات نقطة النهاية في تاريخ الأحزاب السياسية العلمانية الكبيرة المعروفة في تركيا، وهو ما دعا بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي الأسبق إلى القول بعد سماع نتائج الانتخابات "لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة". [8]

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا بمفرده حدثاً عادياً بل كان استثنائياً بكل معنى الكلمة ومثل تحولاً استراتيجياً في تاريخ الدولة التركية، لدرجة أن هناك من رأى فوز حزب العدالة والتنمية بتلك الانتخابات بمثابة "ثورة صامتة" أو بداية عهد "الجمهورية الثانية"، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا بل أعادت تعريف خياراتها؛ مما شكل انقلاباً على التوازنات الداخلية والخارجية. ولفهم ما جرى ينبغي معرفة أن حزب العدالة والتنمية يمثل الجناح التجديدي المعتدل لحزب الفضيلة الإسلامي الذي تشكل بعد قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه الإسلامي، ويمكن القول إن حزب الفضيلة الإسلامي كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الإسلامية الأركانبة (نسبة إلى نجم الدين أربكان) إذ شكل زعماء الحزب التقليديين حزباً جديداً هو حزب السعادة.

في حين شكل الزعماء الجدد في الحزب رجب طيب أردوغان وعبد الله غول حزب العدالة والتنمية بعد مراجعة ذاتية معمقة وجدية توصلوا خلالها إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي. [8]

وتبلورت هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد في آب عام 2001 لا ينتمي إلى رؤية الحركة الإسلامية الأركانبة، بل يمثل رؤية جديدة عرفت بـ العثمانية الجديدة [9]، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس تورغوت أوزال وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً. أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد شكلت أفكار أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي الأساس النظري لتوجهات وسياسات الحزب الخارجية، حيث يرى أحمد داوود أوغلو الذي كان مستشاراً لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ثم أصبح وزيراً للخارجية، ولاحقاً رئيساً للحكومة "أن على تركيا اتباع سياسة خارجية نشطة ومتعددة الأبعاد مستفيدة من الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي المهم ومعتمدة على مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي بهدف تعزيز مكانة تركيا ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي". [10]

من جانبها، اعتبرت إيران الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني عام 2002 وتشكيله حكومة منفردة تطوراً إيجابياً في مسار العلاقات بين البلدين، وعقب تلك الانتخابات وإعلان النتائج وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاءً بذلك، وظهر في قنوات التلفزيون الإيراني تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية.

لكن الموقف الرسمي الإيراني اتسم بالاعتدال أكثر مراعاة للوضع الداخلي التركي الحساس ومعرفة من الجانب الإيراني بالتوازنات الداخلية التركية، وقد سعى قادة حزب العدالة والتنمية منذ اليوم الأول لتوليف السلطة في تركيا إلى الاستفادة من التجارب والدروس السابقة، وإلى عدم تكرار أخطاء الأب الروحي نجم الدين أربكان في العام 1997، فركزوا على أهمية عدم ظهور حزبه بمظهر الحزب الإسلامي، وعملوا جاهدين لتحقيق قفزات نوعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الذي يساعد على توسيع القاعدة الشعبية للحزب، ودعوا إلى التمسك بمطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مطلباً قومياً تركياياً وذا شعبية كبيرة.

وكان قادة حزب العدالة والتنمية حريصون أشد الحرص على مقاربة العلاقة مع إيران مقاربة عقلانية واقعية لا إيديولوجية، وبحذر شديد يحول دون تورطهم في صراع سياسي داخلي مع القوى والمؤسسات العلمانية داخل البلاد، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، فعمل الجانبان الإيراني والتركي على تبني مقاربة براغماتية للعلاقات الثنائية يتم فيها تحييد الاختلافات الإيديولوجية بين الدولتين، ووضع الخلافات السياسية بينهما جانباً، مع التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة التي تعود بالمنفعة المتبادلة على البلدين. تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا مع متغيرات إقليمية ودولية بالغة الأهمية لعل أبرزها الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 واحتلاله لاحقاً بعد إسقاط نظام صدام حسين، وبداية الجدل السياسي الدولي حول برنامج إيران النووي وتوتر العلاقات بين إيران والغرب على أثره، إضافة إلى تعثر المفاوضات التركية الأوروبية بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وقد أدى هذا التعثر إلى خيبة أمل تركية كبيرة عززت مواقف توجهات صناع القرار الجدد داخل تركيا. وبالعودة إلى ماضيها وأمجادها الإمبراطورية أيام الدولة العثمانية.

تفاعلت تلك المتغيرات الإقليمية والدولية بعضها مع بعض، وتداخلت بطريقة أدت إلى تقارب مواقف الدولتين التركية والإيرانية حيالها. الأمر الذي أدى بدوره إلى تقارب على مستوى العلاقات الثنائية، وتعاون لمواجهة التحديات المشتركة، وقد توج هذا التوجه بزيارة هامة قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إيران في تموز عام 2004 وصفت بالهامة جداً. [11]

لكن نتائج زيارة أردوغان إلى طهران لم تكن بالمستوى المطلوب، فجاءت متواضعة أو محدودة المنافع حتى على الصعيد الاقتصادي، حيث انعقدت الدورة الـ 18 للجنة الإيرانية - التركية المشتركة للشؤون الاقتصادية والتجارية، وتم في ختامها توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي. [11]

غير أن البلدين لم يتمكنوا من حل الخلاف الأكبر الذي يتعلق بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا، حيث قررت الأخيرة وقف استيراده عام 2002 بعد ستة أشهر من بدء تنفيذ الاتفاق بسبب نوعية الغاز التي قالت إنها سيئة، وطلبت من إيران خفض سعره، وكشفت تصريحات المسؤولين من الجانبين ما يؤكد ذلك، وهو ما دعا أردوغان أثناء مغادرته طهران للتذكير بأن المباحثات بشأن هذا الموضوع ستستمر. [11]

كما وقع البلدان خلال زيارة أردوغان تلك اتفاقاً للتعاون الأمني تم فيه اعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية [11]، ومنذ ذلك الحين كثفت الدولتان التعاون بينهما في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تم تسريع

وتيرة اللقاءات والزيارات الرسمية المتبادلة لكبار المسؤولين والخبراء من الجانبين كليهما وتم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وقد ساعد في دفع العلاقات التركية- الإيرانية إلى هذه "الحالة المثالية النموذجية" تحولات إقليمية مهمة تمثلت بالتحسن، والدفع الذي اكتنف العلاقات السورية التركية، والذي تجلى بقيام الرئيس بشار الأسد بزيارة رسمية إلى أنقرة في عام 2004 وصفت بالتاريخية، لأنها الأولى من نوعها لرئيس سوري منذ الاستقلال عام 1946. ورد الرئيس أحمد نجدت سيزر بزيارة سورية في العام 2005، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من قبل إدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي كانت تشدد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية، ثم توالى الزيارات لكبار المسؤولين من البلدين، وتعمقت العلاقات حتى تحولت إلى علاقة استراتيجية. [12]

قابل هذا التحول الاستراتيجي في العلاقات السورية التركية تحولاً آخر يوازيه في الأهمية الاستراتيجية تجسد بالبرود والتوتر غير المسبوق، الذي اعترى العلاقات التركية - الإسرائيلية، والذي بدأ مع استقبال أردوغان لوفد من حماس برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي، وذلك بعد أسابيع قليلة من نتائج الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية، والتي فازت بها الحركة. مروراً بموقف تركيا المنتقد لإسرائيل في حرب تموز 2006، وحصارها المستمر والدامي لقطاع غزة. [13]

اتخذ التقارب التركي - الإيراني في ظل تلك المتحولات مساراً تصاعدياً سريعاً وصل إلى ذروته خلال الفترة ما بين 2008-2011، وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها بـ "الحقبة الذهبية" في العلاقات التركية - الإيرانية، ففي 2008 قام الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد بزيارة ناجحة إلى تركيا كانت الأولى من نوعها منذ 1996م بناء على دعوة رسمية من نظيره التركي، وفي مؤشر على براغماتية صناع القرار في البلدين وتغليبهم للمصالح الوطنية على الاعتبارات الإيديولوجية والإسلامية وافق الجانبان على تجاوز عقبة بروتوكولية ذات دلالات رمزية كبيرة في زيارة أحمدني نجاد إلى تركيا، فقد تضمن برنامج الزيارة أن قيام الرئيس الإيراني بزيارة ضريح مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة، وتقديم التحية، ووضع إكليل من الزهور، فطلبت إيران حذف هذا البند لكن الأتراك رفضوا ذلك، واعتبروه مساساً بمشاعرهم القومية، ونظراً لرغبة الجانبين بأن تتم الزيارة، فقد تم الاتفاق على أن تكون الزيارة خلال العطلة الصيفية، فيتسنى للرئيس الإيراني لقاء المسؤولين الأتراك في استانبول مقر الإقامة الصيفي للحكومة التركية، ويتجنب الذهاب إلى أنقرة، فيحذف تلقائياً بند زيارة ضريح رمز العلمانية التركية مصطفى جمال أتاتورك من دون أي إحراج للحكومة التركية [14]، فتمت الزيارة وخرج الطرفان بنتائج إيجابية منها، تضاف إلى سجل الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار العلاقات الثنائية، فرغم تعذر الاتفاق حول مشكلة تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا، إلا أن الباب ظل مفتوحاً لمزيد من المباحثات، وأكد الرئيس الإيراني خلال الزيارة استعداد إيران لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من عشرة إلى عشرين مليار دولار خلال الأربع سنوات القادمة، مشيراً إلى أنه لا حدود لمجالات التعاون مع تركيا خاصة في المجال الاقتصادي، وأيده في ذلك الرئيس التركي عبد الله غول، وتناولت الزيارة أيضاً مباحثات مهمة بالمسألة الكردية، وهواجس البلدين من ظهور كيان كردي في المربع الحدودي الإيراني - التركي - السوري - العراقي، كما تم التطرق إلى القلق الإيراني من الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، إضافةً إلى التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل. كما تم في الزيارة بحث إمكانية أن تقوم تركيا بوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حل سلمي للبرنامج النووي الإيراني، وقد أكد الطرفان أن السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة هو الحوار الذي يؤدي إلى الحلول

السلمية، بما يعني عدم اشتراك تركيا في أية عملية عسكرية ضد إيران أو استخدام القواعد العسكرية المتواجدة على الأراضي التركية في أي عملية عسكرية محتملة. [14]

ركز الرئيس الإيراني في حوار مع الصحفيين على القضية الفلسطينية وشن هجوماً لاذعاً على إسرائيل، وممارساتها في المنطقة. مؤكداً أن موقف إيران من إسرائيل ينبغي أن يكون موقف كل دول المنطقة في تلميح إلى العلاقات العسكرية الجيدة بين إسرائيل وتركيا، وهو ما دفع المصلين الأتراك إلى الهتاف "الموت لإسرائيل" عقب صلاة الجمعة التي أداها الرئيس الإيراني في مسجد السلطان أحمد التاريخي في استانبول بإمامة أحد علماء الدين السنة، وتصريحاته حول وحدة المسلمين ضد أعدائهم.

كما تم خلال زيارة نجاد إلى تركيا تشكيل لجنة مشتركة بين إيران وتركيا لمواجهة حركة تجارة المخدرات بين أفغانستان وإيران وتركيا والقضاء عليها، وأكد نجاد أن تعاون إيران وتركيا في الساحة الإقليمية والدولية جيد وفعال، وأشار إلى اتفاق الطرفين حول القضايا الإقليمية وخاصةً حول العراق، و إلى أن البلدين يدركان أن استقلال ووحدة العراق يصبان في مصلحة كل من إيران وتركيا، وأن عليهما أن يساعدا العراق حتى يحقق أهدافه. [14]

وفي أواخر شهر تشرين الأول عام 2009 قام رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية بزيارة إلى طهران على رأس وفد اقتصادي وتجاري ضم وزراء وبرلمانيين ورجال أعمال، وقد شكلت الزيارة بداية شراكة حقيقية بين البلدين وسط إرادة مشتركة من الجانبين بتطوير هذه العلاقات وتحقيق التطلعات المتبادلة على المستويات الثنائية والإقليمية، فعلى الصعيد الاقتصادي توجت الزيارة بالتوقيع على 7 اتفاقيات للتعاون المشترك في مجالات الطاقة والقضاء والصحة والتجارة لتدعيم العلاقات بين البلدين. [13]

وعلى الصعيد السياسي، جاءت زيارة أردوغان إلى طهران في توقيت مهم، وذو مغزى، حيث قام بها قبل زيارة مقرر له إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فأدلى أردوغان خلال الزيارة بتصريحات كانت بمثابة رسالة إلى الولايات المتحدة والغرب عموماً، حيث اتهم الدول الغربية بعدم الموضوعية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، كما وصف الاتهامات الغربية لإيران بأنها مجرد أقويل تكشف عن نفاق قائليها، "كما أشار إلى أن الدول التي تتهم إيران، فيما يتعلق بنشاطها النووي لا تتكر أن لديها في الوقت نفسه بنية أساسية نووية قوية. واعتبر أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية سيكون نوعاً من الجنون قائلاً: "إنه من الخطأ التفكير بتدمير إيران، وإزاحتها بطريقة ما". [13]

أدت الزيارات المتبادلة المشار إليها آنفاً بين كبار المسؤولين وصناع القرار في الدولتين الإيرانية والتركية، وتوقيعهم في أثناءها للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية والتجارية والأمنية، فضلاً عن التشاور والتنسيق الذي كان يحصل خلالها حيال القضايا السياسية الإقليمية والدولية أدى ذلك كله إلى تشكّل مساحات واسعة من التفاهمات السياسية، والمصالح المشتركة بين تركيا وإيران، وذلك بالتلقي على مفهوم الأمن القومي، و من ثم التمسك بإنتاج آليات للتفاهم الإقليمي، فوصل التقارب بين البلدين في هذه المرحلة إلى ذروته، وكان ذلك بين عامي 2009 - 2011، ويمكن ملاحظة مدى التقارب الذي وصلت إليه تركيا وإيران في تلك الفترة من خلال متابعة مواقف الدولتين تجاه أبرز القضايا والملفات الإقليمية والدولية، ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اتخذت تركيا مواقف حازمة غير مسبوقة تجاه إسرائيل، مما أدى إلى توتر في العلاقات بينهما، حيث ندد الجانب التركي بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 كانون الثاني 2008، وعبر رئيس الوزراء التركي أردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء التركي إيهود أولمرت. كما اعتبر لاحقاً أردوغان نتائج الانتخابات الإسرائيلية، التي أجريت في شباط 2009، والتي تمخضت عن فوز كل من نتياهو وليبرمان بأنها "تقود إلى مستقبل مظلم في المنطقة". [13]

كما ألغى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو زيارته إلى إسرائيل، التي كانت مقررة في الفترة ما بين 20 - 22 تشرين الأول 2009، ثم جاءت المشادة الكلامية بين أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس في 29 كانون الثاني 2009، حينما وصف أردوغان العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة بأنها "جرائم حرب"، مما شكّل عامل ارتياح ومصدراً للغبطة لدى القادة الإيرانيين. [13]

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني، تمكنت إيران وتركيا بالتعاون مع البرازيل من إنجاز اتفاق نووي ثلاثي في أيار عام 2010 للحيلولة دون إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المبرر الشرعي والقانوني لفرض حزمة جديدة من العقوبات على إيران، وقد نص الاتفاق على مبادلة اليورانيوم الإيراني المخصب بدرجة 3.5% في المائة في تركيا بكمية مماثلة من الوقود النووي اللازم لتأمين حاجة مفاعل طهران البحثي [1].

وفي حزيران من العام نفسه عارضت تركيا، التي كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي مشروع قرار غربي لفرض حزمة جديدة من العقوبات الأمريكية على إيران بسبب برنامجها النووي، وصوتت ضد ذلك المشروع. [16] لكن وكأن قدر العلاقات التركية - الإيرانية أن تبقى ضمن سياقها التاريخي المتأرجح ما بين الصعود والهبوط، التنافس والتعاون، فما أن وصلت عوامل التقارب بينهما إلى ذروتها في العام 2011، كما ذكرنا، حتى لاحت في الأفق بوادر وعلامات توتر وتشنج شديدين، وذلك على خلفية الأحداث السياسية والاجتماعية، التي عصفت بالبلدان العربية في بداية عام 2011 من تونس إلى مصر مروراً بليبيا واليمن، وأخيراً سورية نقطة الافتراق والتباعد بين البلدين كانت مع اندلاع الحدث السوري في آذار عام 2011، حيث تضاربت مصالح الدولتين مما يحصل، فتناقضت مواقفهما حيال ذلك وبُعث التنافس بينهما من جديد، فمع بداية الأزمة في سورية تبنت إيران موقفاً داعماً لوجهة نظر الحكومة السورية، واعتبرت أن ما يجري من تحركات في الشارع جزء من مؤامرة صهيونية استعمارية تستهدف محور المقاومة، ودور سورية المركزي في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي منطقة الشرق الأوسط. في حين رأت تركيا بان ما يحصل امتداداً طبيعياً ومنطقياً للربيع العربي الإسلامي الذي بدأ في تونس ومر بمصر وليبيا واليمن، وهو الآن قد وصل إلى سورية، وبدأت بالضغط التدريجي والتصاعدي على الحكومة السورية، وبأسلوب استفزازي وفوقى يتناقض مع المستوى الذي وصلت إليه العلاقات السورية - التركية من التطور والتعاون.

في الواقع لم تكن مواقف الحكومتين التركية والإيرانية من الأزمة في سورية مفاجئة، بل كانت واقعية وتتعلق من المصالح الوطنية الذاتية للدولتين، فسورية، ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تعتبر الحليف الاستراتيجي الأقرب إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي قوة إقليمية فاعلة، وتمتلك موقفاً استراتيجياً مهماً في المنطقة، كما تحتفظ سورية بالعديد من عناصر القوة الذاتية والإقليمية، مما جعل لها دور محورياً ومؤثراً في الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد شكلت إيران مع سورية وحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية حماس حلفاً أطلق عليه حلف أو محور المقاومة أو الممانعة للمشاريع الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، لذلك أدركت إيران منذ بداية الأزمة في سورية أن خسارة هذا البلد الهام ستشكل تراجعاً استراتيجياً لها ولمحور المقاومة، لا يمكن تعويضه، وستكون خطوة أولى باتجاه استهداف النظام الإسلامي في إيران أي: إن الطريق إلى طهران بدأ من دمشق.....

أما تركيا فرأت في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية ربيعاً إسلامياً يمكن من خلاله العودة إلى الشرق، واستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية. ومع بداية الأزمة في سورية راهنت تركيا على السقوط السريع لنظام الحكم فيها، وعلى تولي الإسلاميين للسلطة على غرار ما حصل في تونس وليبيا ومصر، فراح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يتصرف وكأنه السلطان العثماني الجديد، وتبنى منذ الأشهر الأولى للأزمة خطاباً إيديولوجياً استفزازياً ذا نبرة

طائفية ومذهبية، فهاجم الرئيس السوري مرات عديدة، واستحضر في خطاباته الكثيرة وقائع من التاريخ الإسلامي لها الكثير من الخصوصية والحساسية، فتدهورت العلاقات السورية - التركية، ووصلت إلى نقطة "اللاعودة"، حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في حزيران عام 2012، واعترفت تركيا بالمعارضة السورية، وقدمت لها كل أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي، فاتخذت المعارضة السورية من اسطنبول مقراً لها. في حين تلقت المعارضة المسلحة دعماً عسكرياً ولوجستياً مباشراً من حكومة حزب العدالة والتنمية، فتحوّلت الحدود السورية - التركية إلى مرتع لأخطر القادة المتشددين في العالم، وقد وصل مستوى الدعم العسكري المقدم من تركيا للجماعات المسلحة، التي تقاوم ضد الدولة السورية حد المشاركة التركية المباشرة في بعض المعارك، وتقديم الدعم والإسناد الناري لتلك الجماعات، كما حصل في كسب وإدلب السورييتين.

أدى هذا التضارب في مصالح الدولتين التركية والإيرانية في سورية إلى اختلاف وتباعد في وجهتي نظر الحكومتين التركية والإيرانية، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين بلغ ذروته في عام 2012 عندما وافقت تركيا على نشر الدرع الصاروخية وبطاريات صواريخ الباتريوت الأطلسية على مقربة من حدودها مع إيران وسورية. إلا أن التوتر التركي - الإيراني بقي بإرادة من الطرفين مضبوطاً ولم يسمح له بالانفلات ليلقي بظلاله على مجمل العلاقة التركية - الإيرانية، فحافظت العلاقات التركية - الإيرانية على مستوى جيد من التعاون الثنائي رغم حربهم الباردة في سورية، حيث استمرت الزيارات واللقاءات الرسمية بين المسؤولين في البلدين، وكان يتم في ختام تلك اللقاءات والزيارات التأكيد من قبل المسؤولين الإيرانيين والأتراك على حرص الجانبين كليهما على تطوير العلاقات الثنائية خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية رغم الاختلاف والتباعد حيال الأزمة السورية.

ففي مطلع عام 2014 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة لافتة إلى طهران ذات دلالات متعددة في التوقيت والظروف، وأجرى محادثات مع المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمتهم المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامي السيد علي الخامنئي والرئيس حسن روحاني.

وخلال استقباله أردوغان وصف مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية السيد الخامنئي «الأخوة والمحبة والصداقة الحالية بين إيران وتركيا بأنه لا مثيل لها خلال القرون الأخيرة» مؤكداً توفر الأرضية اللازمة لدى البلدين لتعزيز وتعميق العلاقات بينهما». [17]

بدوره قال أردوغان «إن زيارته إلى إيران هي زيارة إلى منزله الثاني» معرباً عن أمله بتطور وتوسع العلاقات بين البلدين ليكونا مثلاً للمنطقة والعالم». [17]

وبعد ستة أشهر فقط قام الرئيس حسن روحاني بأول زيارة له إلى أنقرة بعد أقل من سنة على توليه منصب رئاسة الجمهورية في إيران وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على عشر اتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري رغم استمرار الخلاف والتباعد حيال الأزمة في سورية وسبل حلها. [18]

وفي نيسان عام 2015 قام رجب طيب أردوغان بأول زيارة له إلى إيران بعد انتخابه رئيساً للجمهورية التركية وتم الإعلان في ختام الزيارة عن عدة اتفاقيات اقتصادية مهمة اتفق عليها الجانبان رغم أن هذه الزيارة قد تمت بعد أيام قليلة فقط من حرب تصريحات واتهامات متبادلة بزعزعة استقرار المنطقة على خلفية الموقف من الحرب السعودية على اليمن، حيث أثار الرئيس التركي حفيظة التيار المحافظ داخل إيران حينما أعلن عن تأييده للعملية العسكرية «عاصفة الحزم» التي ينفذها تحالف عربي - غربي بقيادة السعودية ضد جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن.

وعلق على النفوذ الإيراني في اليمن قائلاً: «إيران تسعى للهيمنة والسيطرة على المنطقة، وهو الأمر الذي بدأ يزعجنا ويزعج دول الخليج وبصراحة ليس من الممكن أن نتحمل أو نطبق هذا الأمر أكثر من ذلك» [19] ورد وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف بالقول: "من الأفضل لو يتبنى أولئك الذين تسببوا بأضرار غير قابلة للإصلاح بأخطائهم الاستراتيجية وسياساتهم المتعطسة سياسات رشيدة". واستدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال التركي لديها للاعتراض على ما صدر من أردوغان وطلبت توضيحات بخصوص ذلك. وطالب نواب إيرانيون في مجلس الشورى بإلغاء زيارة أردوغان إلى إيران. [20]

والجدير بالذكر هنا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وتركيا لم تتأثر بالتصادم السياسي الحاصل بين الدولتين في سورية، حيث بقيت هذه العلاقات في تحسن مستمر، وبقي حجم التجارة الخارجية بينهما خلال الأربع أو الخمس سنوات من عمر الأزمة السورية في نمو وتطور مستمرين.

4. جدلية التعاون - التنافس في العلاقات التركية - الإيرانية:

بقيت العلاقات الإيرانية - التركية بعد الحرب الباردة، ولأكثر من عقدين ونيف، محكومة بإحدى سمتين الأساسيتين إما بالتعاون أو بالتنافس، وفي بعض الأحيان كانت هذه العلاقات تبدو وكأنها في حالة مركبة تعاون في ظل تنافس أو العكس تنافس في ظل تعاون، مما جعل العلاقات التركية - الإيرانية تتصف بعد الحرب الباردة بالضبابية وعدم اليقين، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير هذه العلاقات بجملة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية بعضها كان دافعاً للتعاون بين الدولتين، في حين شكل بعضه الآخر مصدراً أساسياً من مصادر التنافس بينهما. وقد كانت هذه العوامل تتداخل فيما بينها وتتفاعل فيتحدد مسار العلاقات التركية - الإيرانية تبعاً لنتائج هذا التفاعل، فغلبة عوامل التعاون كان يضيفي على العلاقات الثنائية طابعاً تعاونياً، بينما تؤدي غلبة عوامل التنافس إلى فتور وتوتر في العلاقات بين الدولتين.

وقد استمرت هذه الجدلية تحكم مسار العلاقات الإيرانية - التركية منذ نهاية الحرب الباردة حتى أصبحت بمثابة "القدر" بالنسبة إليها، ويمكن تحديد أبرز عوامل التعاون والتنافس في العلاقات التركية - الإيرانية على النحو الآتي:

1- عوامل التعاون: تتطوي العلاقات الإيرانية - التركية على مجموعة من عوامل التعاون بين الدولتين وعلى

مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية أبرزها:

أ- على مستوى البيئة الداخلية للعلاقات التركية الإيرانية:

- طبيعة المكون السياسي الداخلي وطبيعة المتغير الطارئ عليه في البلدين.
- توازن القوى الثنائي بين الدولتين.
- الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجانبين.

ب- على مستوى البيئة الإقليمية: [21]

- الاستقرار والتوازن الإقليم.
- المسألة الكردية.
- القضية الفلسطينية.

ج- على مستوى البيئة الدولية:

- المسألة النووية الإيرانية والدور التركي الإيجابي في المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 1+5 التي انتهت بتوقيع اتفاق نووي بين الجانبين.

2- عوامل التنافس: بالمقابل تتأثر العلاقات الإيرانية - التركية بمجموعة من العوامل التي تشكل مصدراً رئيساً من مصادر التوتر والتنافس بين الدولتين وأهمها:

أ- على مستوى البيئة الداخلية:

- العامل التاريخي والإرث التجاهي الصدامي والدموي بين الطرفين في اللحظة العثمانية - الصفوية 1514م.
- العامل المذهبي والاختلاف والتمايز بين تركيا ذات الغالبية السنية وإيران ذات الغالبية الشيعية.
- العامل الإيديولوجي والتناقض بين العلمانية الأتاتورية التركية والإسلامية الخمينية الثورية.
- العامل الأمني وملف حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية وتتهم إيران بدعمه.

ب- على مستوى البيئة الإقليمية:

- العامل الجيوسياسي والتنافس الإقليمي على مناطق النفوذ في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والتنافس على خطوط ومسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين إلى المياه الدولية المفتوحة.
- التنافس بين الدولتين على مكانة القوة الإقليمية الكبرى أو الدولة المركز في الإقليم.
- تضارب المصالح والتوجهات الإيرانية والتركية حيال المسألة العراقية.
- تناقض المواقف والأبعاد الاستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية تجاه الأزمة في سورية وسبل حلها.
- اختلاف مواقف الدولتين من إسرائيل.

ج- على مستوى البيئة الدولية:

- اختلاف وتباين موقع إيران وتركيا في النظام العالمي حيث تعتبر إيران من القوى الممانعة والتعديلية التي تسعى بالتعاون مع قوى دولية أخرى إلى إنهاء حالة القطب الواحد في العلاقات الدولية وإعادة التوازن المفقود فيها في حين تشكل تركيا ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة وهي قاعدة أمنية متقدمة لمنظومة الغرب وحلف شمال الأطلسي.

- اختلاف طبيعة ونمط التحالفات الدولية لإيران وتركيا حيث ترتبط إيران بعلاقات وروابط متينة ذات أبعاد استراتيجية مع روسيا والصين، وتسعى مع هاتين القوتين لتشكيل حلف أوراسي في وجه الهيمنة الأمريكية، أما تركيا فعلاقتها استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. [22]

5. الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية - التركية:

- طالما أن العلاقات بين إيران وتركيا محكومة بعوامل تعاون وعوامل، تنافس، فإنه من المتوقع أن تحدث تفاعلات بين هذه العوامل وتحولات تؤدي إلى غلبة تأثير إحداها بكيفية تطبع العلاقات كلها بطابعها، وعلى هذا فمن المتصور أن تتشكل العلاقات الإيرانية التركية في واحد من المشاهد والسيناريوهات الثلاثة الآتية:
- **مشهد التعاون/ التقارب:** بافتراض غلبة تأثير عوامل التعاون على عوامل التنافس، وسيؤدي ذلك إلى تحسن العلاقة بين الدولتين على أكثر من صعيد، وبالأخص على الصعيد الاقتصادي والتجاري.
- **مشهد التنافس:** بافتراض تأثير عوامل التنافس على عوامل التعاون وسيؤدي ذلك إلى تدهور وتوتر في العلاقات التركية - الإيرانية خاصة فيما يخص القضايا الإقليمية لا سيما الأزمة السورية.

- **مشهد التآرجح الواسطي (بين - بين):** التعاون في إطار التنافس بافتراض تأرجح التجاذبات والمنافسات بين عوامل التعاون وعوامل التنافس، ويؤدي ذلك إلى تجاوز وتساير الاتجاهات فتكون تعاونية في بعض المجالات وتنافرية في بعضها الآخر أي استمرار العلاقة الإيرانية التركية في المروحة بمنزلة ما بين المنزلتين هو ما يمكن تسميته مشهد التعاون في ظل التنافس.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث من خلال ما سبق إلى الاستنتاجات التالية:

1. هناك ترابط وتداخل بين مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تلقي بتأثيراتها الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة على العلاقات التركية- الإيرانية التي لم يحكمها عامل واحد فقط، بل حكمها مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى).
2. يحكم مسار العلاقات الإيرانية - التركية بعد الحرب الباردة جدلية التعاون - التنافس وجوهر هذه الجدلية أن هناك عوامل وقضايا تمثل مصادر التنافس بين تركيا وإيران، ولكن بالمقابل هناك عوامل وضرورات تدعو إلى التعاون والتقارب بين الدولتين، مما يُبقي العلاقات التركية - الإيرانية تدور في فضاء هذه الجدلية لا تتجاوزها، فلاترتقي حالة التعاون بينهما إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، ولا يؤدي التنافس والتوتر بينهما إلى تصعيد ومواجهة عسكرية مباشرة.
3. تقارب الدولتان الإيرانية والتركية علاقتهما البيئية مقارنة واقعية براغماتية انطلاقاً من مصالحهما الوطنية فتبعدان المعايير الإيديولوجية والتصورات المسبقة ما أمكن عن مجال مراجعة وتقييم السياسات البيئية، وقد ساعد ذلك في المحافظة على مستوى جيد من التعاون والمصالح المشتركة بينهما، وفي ضبط التنافس وإدارته بطريقة منعت تصعيده وتدهور العلاقات إلى نقطة اللاعودة مما جعل هذه العلاقات محكومة بجدلية "التعاون التنافس". (النتيجتان الثانية والثالثة تنفيان الفرضية الثانية)

في ضوء نتائج البحث نقدم التوصيات الآتية:

1. ضرورة الفصل بين حزب العدالة والتنمية والظاهرة الأروغانية من جهة وتركيا الدولة والشعب من جهة أخرى فحزب العدالة والتنمية وقادته شكلا مشكلة في تركيا قبل أن يصبحا مشكلة في العلاقات الإيرانية - التركية منذ عام 2011 وسياسات الحزب وقرارات أروغان كان لها تداعيات سلبية على تركيا أولاً وعلى العلاقات الإيرانية - التركية والمنطقة عموماً، وجميع المعطيات والتحليلات تشير إلى أن ظاهرة حزب العدالة والتنمية والمرحلة الأروغانية في طريقها إلى التراجع والفسل، وقد أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في تركيا التي جرت في حزيران 2015 مدى التراجع والانحسار الذي أصاب الحزب.
- أما تركيا الدولة والشعب فهي قوة إقليمية كبرى ولها دور استراتيجي في المنطقة وبين الشرق والغرب وفي العالم الإسلامي، ومن الأهمية الاستراتيجية إقامة أفضل العلاقات معها بعد إزاحة هذا الحزب وقادته وأحلامهم وطموحاتهم العثمانية الجديدة.
2. يشدد البحث على أهمية الحوار والدبلوماسية في حل أو ضبط وإدارة الأزمات والخلافات التي تعترى العلاقات الإيرانية - التركية لأن أي مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولتين سيكون لها تداعيات كارثية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

3. يشير البحث إلى خطورة تنامي النزعة المذهبية في المنطقة والخطاب السياسي الطائفي، و ينوه إلى أهمية أن تعمل الدولتان الإيرانية والتركية على احتواء هذه النزعة وتطويقها وانتهاج خطاب سياسي إسلامي موحد يدعو إلى وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات الراهنة ومنها التطرف.

المراجع:

1. محفوظ،عقيل سعيد. *السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص280+ ص293.
2. أكشي، محرم. *في آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين جسور الطاقة تركيا من بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، الدار العربية للعلوم، مجموعة باحثين، بيروت، 2010، ص194.
3. اسماعيل، محمد صادق *التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان* الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص107+ ص120.
4. Gareth H. Jenkins "Occasional Allies enduring rivals: Turkey's relations with Iran". Silk road paper, central asia Caucasus institute, silk road studies. Program, May2012, p. 22.
5. الصالح،منال. *نجم الدين أريكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997* الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، عام2012، ص255+ص261+ ص305+ ص318.
6. Michael M. Gunter, "Turkey and Iran face off in Kurdistan" Middle East Quarterly, March 1998, pp. 33-40.
7. كنيذر، ستيفن *العودة إلى الصفر: إيران، تركيا ومستقبل أمريكا* شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص136.
8. عبد الجليل، طارق. *الحيش والحياة السياسية، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، الدار العربية للعلوم مجموعة باحثين، بيروت لبنان، 2010، ص77-76.
9. تهدف العثمانية الجديدة إلى جمع الشعوب الناطقة بالتركية من سور الصين إلى بحر الأدرياتكي في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها أي أنها تشمل آسيا الوسطى والبلقان ومنطقة القفقاس والشرق الأوسط، للمزيد انظر: أفراح ناثر جاسم، *تورغوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة* دراسات إقليمية، العدد، السنة3، كانون الثاني2007، ص1.
10. أوغلو، أحمد داوود. *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية* الدار العربية للعلوم، 2010، بيروت، ص612.
11. عز العرب، محمد. *العلاقات التركية - الإيرانية: الدوافع والمناقضات* إيرانية العدد5، تشرين أول، 2004، ص1-6.
12. باكير، علي حسن. *محددات الموقف التركي من الأزمة السورية" الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية* للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة دراسات وأوراق بحثية، 2011، ص1.
13. مبروك، شريف *شعبان العلاقات التركية - الإيرانية: من المنافسة إلى التفاوض* ص6.
14. عبد المؤمن، محمد السعيد *أسرار زيارة الرئيس الإيراني لتركيا* مختارات إيرانية، ص2.

< [http:"digital. Ahram. Org.eg/articales. p.1"](http://digital. Ahram. Org.eg/articales. p.1) >

15. عطوي، معمر "البرنامج النووي الإيراني: الوقت والتخصيب معثرون الأوساط، 136، 2010، ص49.
16. Stephen Iarrabee, "The Turkish – Iranian Alliance that wasn't" foreign Affairs. July, 2012..
- <http://WWW.foreignaffairs.com/articales.>
17. أردوغان في إيران... مرحلة جديدة من الحوار والاتصالات بين البلدين.
- <http://www.almayadeen.net/news/prin>
18. نور الدين، محمديارة روحاني إلى أنقرة: تبدلات في التوازن الإقليمي وإخفاق لجهود السفير، 11/6/2014.
- <HTTP://ASSAFIR.COM/aRTICLE/5/354686/Mostread.>
19. كمال عبيد، أردوغان في طهران... من صراع الهيمنة إلى وحدة المصالح ، مقالة عن الإنترنت بتاريخ 2015/4/11
- <http://atetejahtv.org/index.php/permalink53861.html>
20. "السبب وراء زيارة أردوغان لإيران في ظل عاصفة الحزم" مقالة عن الإنترنت بتاريخ 2015/4/7.
- <http://www.elpagr.org/pring.aspx?1702155.>
21. أولسن، روبرت المسألة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2001، ص23.
22. باكير، علي حسن؛ الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سور للهوكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص13.